محضر اجتماع المجلس التنفيذي
الثامن والخمسين للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المنعقد بالدوحة (دولة قطر)
١٣ - ١٤ ربيع الاول ١٤٤١ هـ
الموافق

١٠ و 11 /١١/٢٠١٩

محضر اجتماع المجلس التنفيذي
الثامن والخمسين للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المنعقد بالدوحة (دولة قطر)

١٠ و ١١/١١/٢٠١٩

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعه الثامن والخمسين بدولة قطر يومي ١٠ و ٢٠١٩/١١/١١ برئاسة السيدة الدكتورة/ آلاء حاتم كاظم ، ممثلة معالي الدكتور / صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة ، وبحضور معالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي، وسعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي، ومعالي الأستاذ / نجيب القطاري الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة وحضور رؤساء الأجهزة ورؤساء وأعضاء الوفود في المجلس وهم:

*** ديوان المحاسبة بالمملكة الاردنية الهاشمية:**

- الأستاذة سهى النجار — رئيسة الوفد
- الأستاذ / محمد اليماني — عضو

***ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين:**

- السيد الدكتور / عيسى ناصر النعيمي — رئيس الوفد
- الأستاذ محمود هاشم نعمة محمود — عضو

***الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية:**

- السيد الدكتور/ محمد ابراهيم الحبيب — رئيس الوفد
- الأستاذ / محمد بن مطلق النفيعي — عضو
- الأستاذ / سلطان مرزوق العتيبي — عضو
- الأستاذ / سلطان عبد الله الرباعي — عضو

****جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان:**

- معالي الشيخ / ناصر بن هلال بن ناصر المعولي: — رئيس الجهاز
- الأستاذ / محمد بن حسن الشحي — عضو
- الأستاذ / أحمد بن سليمان الخالدي — عضو

- الأستاذ / محمد بن عبد الله الحارثي — عضو
- الأستاذ / فهد بن احمد الفارسي — عضو

***ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية:**

- معالي القاضي / محمد بدران — رئيس الديوان
- الأستاذ القاضي / عبد الرضى ناصر — عضو
- الأستاذ القاضي / مروان عبود — عضو
- الأستاذ / عمر الدغيلي — عضو

***المجلس الاعلى للحسابات بالمملكة المغربية:**

- الأستاذ / محمد الصوابي — نائب معالي الرئيس الاول للمجلس
- الأستاذ / عبد الحفيظ بن طاهر — عضو
- الأستاذ / نبيل لغمام — عضو

ورافق السيدة الدكتورة/ آلاء حاتم كاظم ، ممثلة معالي الدكتور / صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة كل من:

- الأستاذ / أنمار كردي سعيد البياتي - عضو
- الأستاذ / عمر رياض ناظم بـــــني - عضو
- الأستاذ / مقداد عصام يونس الخيرو - عضو
- الأستاذ / مقداد محمد فليج الربيعي - عضو
- الأستاذ / حسام الدين حكمت عبد الستار - عضو

كما رافق معالي الاستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي كل من:

- الأستاذ / عصام بندر المطيري - عضو
- الأستاذ الدكتور/ سعود غصاب الزمانان - عضو
- الأستاذ / محمد عبيد الدوسري - عضو
- الأستاذ / عادل حسين الكوت - عضو
- الأستاذ / عبد الله خالد السجاري - عضو
- الأستاذ / محمد صالح الغنام - عضو
- الأستاذ / عبد الله علي الشيتان - عضو

ورافق سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي كل من :

- سعادة السيد/عبدالعزيز محمد العمادي - نائب رئيس الديوان
- السيد/ حمد أحمد السليطي - عضو
- السيد / خالد منصور الخاطر - عضو
- السيد / عبد الله علي القحطاني - عضو
- السيد / علي محمد النعمـة - عضو
- السيدة / نورة ربيعة الكواري - عضو
- السيدة / رنا ماضي الهاجري - عضو

كما رافق معالي الأستاذ نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة.

- السيد/منجي الحمامي - عضو
- السيد / خميس الحسني - عضو
- السيد / عبد الباسط المبروكي - عضو
- السيد/ مراد قسومة - عضو
- السيد/ فيصل ماني - عضو

واعتذر عن حضور الاجتماع كل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومحكمة الحسابات بالجمهورية الاسلامية الموريتانية.

واستهل حفل الافتتاح الذي حضره مسؤولون من ديوان المحاسبة بدولة قطر، بكلمة سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث رحب بالوفود المشاركة في الاجتماع الثامن والخمسين معبرا عن اعتزازه باستضافة اجتماعات المجلس التنفيذي التي تعد فرصة هامة للوقوف على ما تحقق من انجازات وتحديد التوجهات المستقبلية لعمل المنظمة وآفاق تطويرها والنهوض بها. كما أشار إلى تطور أداء المنظمة خلال السنوات القليلة الماضية وانفتاحها المتزايد على المحيطين الدولي والإقليمي ووجود رغبة صادقة لدى قيادة المنظمة في التجديد والتطوير ومسايرة المستجدات ضمن مجتمع الانتوساي، مشيرا إلى حتمية عمل الأجهزة العربية على تطوير أساليب ومنهجيات وتقنيات عملها كي يتسنى لها مواجهة التحديات الكبيرة التي تشهدها الساحة الدولية ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الفساد وإرساء الثقة في النظم الوطنية لإدارة المال العام. وأشار إلى الدور البارز الذي تقوم به المنظمة لمساعدة الأجهزة العربية على بناء قدراتها المؤسسية والمهنية من أجل مواجهة تلك التحديات والارتقاء بأدائها، داعيا الجميع إلى مواصلة العمل في رفع مهنية المنظمة من خلال اعتماد الإصلاحات التي تتطلبها المرحلة، مؤكدا على عزم ديوان المحاسبة بدولة قطر بذل كل الجهود من أجل الإرتقاء بقدرات المنظمة وبما يساهم في تحقيق أهدافها.

كما أثنى على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة في إدارة شؤون المنظمة والتعريف بإنجازاتها على الصعيدين الدولي والإقليمي وتعزيز روح التعاون بين الأجهزة الأعضاء واقتراح المبادرات والمشاريع التطويرية لفائدة المنظمة.

وتمنى في خاتمة كلمته أن تكلل أعمال اجتماع المجلس التنفيذي بالنجاح وأن ينعم المشاركون بإقامة طيبة بين إخوانهم في دولة قطر.

بعد ذلك تناولت الكلمة السيدة الدكتورة / آلاء حاتم كاظم، ممثلة معالي الدكتور / صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث استهلت كلمتها بتقديم التهنئة إلى الوفود المشاركة بالمولد النبوي الشريف وعبرت عن سرورها بتواجدها في دولة قطر وتقدمت بالشكر الجزيل إلى دولة قطر وإلى ديوان المحاسبة برئاسة سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني على حفاوة الاستقبال .

ثم أشارت إلى أهمية هذا الاجتماع الذي سيتناول عددا من الموضوعات من بينها تقييم عمل المنظمة للسنة الفارطة والتعاون مع منظمات الافروساي - إ- والاوروساي والاسوساي .

كما أشارت الى التحديات التي تواجه المنظمة في ضوء التحولات التي تشهدها الساحة الدولية، داعية الجميع الى تضافر كل الجهود من أجل تطوير عمل المنظمة لرفع هذه التحديات.

واختتمت كلمتها بتجديد الشكر إلى ديوان المحاسبة بدولة قطر وتمنت أن تكلل أعمال اجتماع المجلس التنفيذي بالنجاح والتوفيق.

ثم تناول الكلمة معالي الأستاذ / نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العامة للمنظمة الذي عبر في البداية عن سعادته بالمشاركة في الاجتماع الثامن والخمسين للمجلس التنفيذي في دولة قطر هذا البلد المتميز بما يحمله من حضارات ورموز ومعاني لتاريخ الأمة العربية والإسلامية. وتقدم إلى دولة قطر، أميرا وحكومة وشعباً، بأسمى عبارات الشكر والتقدير على استضافتهم هذا الاجتماع وعلى كرم الضيافة التي حظيت بها جميع الوفود المشاركة ورفع باسمهم أسمى آيات التقدير والامتنان وأصدق عبارات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب السمو تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر حفظه الله لما أولاه من رعاية سامية لهذا الاجتماع، مشيدا بما حققته دولة قطر من إنجازات متعددة بوّأتها مكانة متميّزة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما أشاد بالجهود الكبيرة التي بذلها معالي الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، ومساعدوه لاستضافة هذا الاجتماع الذي تميز بحسن الإعداد والتنظيم ، داعيا الله عز وجل أن يكلّل أعماله بالنجاح والتوفيق وأن تسهم قراراته وتوصياته في تعزيز أنشطة منظمتنا العربية دوليا وإقليميا. كما رحب بمعالي القاضي/ محمد بدران، رئيس ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية وجدد له التهاني بمنصبه الجديد، متمنيا له التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة وأن يكون خير خلف لخير سلف.

ثم أبرز أهمية هذا الاجتماع الذي يعتبر فرصة متجددة لتقييم نتائج أعمال المنظمة منذ الاجتماع السابع والخمسين للمجلس التنفيذي وكذلك دراسة عدد من الموضوعات الهامة التي تتصل بالأنشطة المستقبلية للمنظمة وتقديم توصيات واقتراحات بشأنها إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة ومن بينها مشروع برنامج العمل في مجال التدريب والبحث العلمي والبرنامج المالي للسنوات الثلاث القادمة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ وإعادة تشكيل لجان المنظمة إلى جانب تدعيم التعاون القائم بين منظمتنا العربية والمنظمات الدولية والإقليمية، وهو ما يستدعي جميعا تضافر الجهود للوصول إلى توصيات عملية ومفيدة تساهم في الارتقاء بأداء أجهزتنا العربية إلى أعلى المراتب.

ثم أشاد بإنجازات المنظمة على الصعيدين العربي والدولي وبالجهود الكبيرة التي تبذلها الأجهزة العربية على الصعيد الدولي، داعيا الجميع إلى مزيد تدعيم العمل العربي المشترك لمواجهة التحولات والمتغيرات الدولية السريعة، وذلك من خلال تطوير أساليب العمل وتوفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق ذلك والإستفادة من مختلف التجارب على الصعيدين العربي والدولي للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة حتى يتسنى مواكبة الأهداف والتوجهات التي اعتمدتها منظمة الانتوساي في إطار مخططها الاستراتيجي وتحقيق الاستفادة القصوى من تجارب هذه المنظمة والمنظمات الاقليمية الاخرى المنبثقة عنها، مبرزا حرص الامانة العامة للمنظمة على القيام بالمهام الموكلة إليها بكفاءة و تطوير أدائها منطلقة في ذلك من التعاون القائم بينها وبين الأجهزة الأعضاء.

كما تقدم بالشكر الجزيل إلى كل من معالي الدكتور/ صلاح نوري خلف، رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة ومعالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، النائب الاول لرئيس المجلس وسعادة الشيخ/ بند بن محمد بن سعود آل ثاني، النائب الثاني لرئيس المجلس على متابعتهم المستمرة لأنشطة الأمانة العامة وعلى حرصهم على التنسيق والتشاور معها من خلال التواصل المستمر حول مختلف الموضوعات ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة المنظمة على الصعيد الدولي. كما شكر أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء في المجلس التنفيذي وبقية الأجهزة العربية على دعمهم المتواصل لأنشطة المنظمة ولأمانتها العامة، متطلعا إلى مزيد تدعيمهم لها لتنفيذ برامج عمل المنظمة على الوجه الأكمل بما يساهم في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

واختتم كلمته بأن تسود روح المحبة والإخاء المناقشات التي ستدور حول مختلف الموضوعات التي سيتناولها هذا الاجتماع، وجدد شكره وتقديره لدولة قطر والى سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، متمنيا لدولة قطر مزيدا من التقدم والرقيّ والرّفاه.

وبعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة مختلف الموضوعات التي تضمنها جدول أعماله واتخذ في شأنها القرارات والتوصيا التالية:

البند الأول: إقرار جدول الأعمال:

استعرضت ممثلة معالي رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة مشروع جدول أعمال الاجتماع الذي أعدته الأمانة العامة بالتشاور والتنسيق مع معالي رئيس المجلس التنفيذي، وأقر المجلس هذا المشروع.

البند الثاني: تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له:

بعد أن استعرضت ممثلة معالي رئيس المجلس التنفيذي تقرير معاليه عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له، تقدم المجلس التنفذي بالشكر الجزيل إلى رئيس المجلس على تقريره القيم الذي أبرز أهم الإنجازات التي قام بها.

البنـد الثالث : تقرير الأمانة العامة عن نشاطها منذ آخر اجتماع للمجلس:

بعد أن استعرض معالي الأمين العام التقرير الذي أعدته الأمانة العامة والذي تضمن بالإضافة إلى جانب من نشاطها منذ آخر اجتماع للمجلس، خمس مبادرات تتمثل في مساعدة الأجهزة العربية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن مهمة تقييم مهنية المنظمة ومتابعة تطبيق إطار الانتوساي لمهنية المنظمات الاقليمية ومتابعة التوصيات المنبثقة عن ورشة العمل حول الرقابة في مناخ صعب ومعقد وتأهيل قنوات التواصل للمنظمة العربية، تقدم المجلس بالشكر الجزيل إلى معالي الأمين العام ومساعديه على الجهود الكبيرة التي بذلت لإعداد هذا التقرير.

كما جرت مناقشات بين أعضاء المجلس حول المبادرات المقدمة من الأمانة العامة والتي من شأنها أن تطور عمل المنظمة وهو ما يتطلب دعما من قبل الأجهزة الأعضاء إلى الأمانة العامة حتى تؤدي دورها على الوجه المطلوب. كما تمت الإشارة إلى أهمية التقييم المتبادل بين المنظمة العربية والمنظمات الإقليمية.

وبناء على ذلك ، اتخذ المجلس التنفيذي القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٢٧٩ م.ت ٥٨**)

البند الرابع : تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الرابع عشر:

استعرض رئيس لجنة تنمية القدرات المؤسسية تقرير اللجنة في اجتماعها الرابع عشر والتوصيات التي تقدمت بها إلى المجلس التنفيذي بخصوص الموضوعات التي تضمنها هذا التقرير ومن ضمنها تقييم نتائج ما تم تنفيذه من خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة ٢٠١٩ واقتراح الفائزين في مسابقة البحث العلمي الثانية عشرة وأحسن مقال نشر في مجلة الرقابة المالية منذ الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة ومشروع برنامج عمل المنظمة للسنوات ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٢ ، فضلا عن موضوع التعاون مع منظمة الانتوساي ومنظمات الأفروساي والآسوساي والأوروساي.

وبعد المناقشة، اتخذ المجلس التنفيذي القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٢٨٠ م.ت ٥٨**):

البند الخامس: تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها الثالث عشر:

استعرض رئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة تقرير اللجنة في اجتماعها الثالث عشر والمتضمن نتائج أعمالها حول عدد من المواضيع والتوصيات التي تقدمت بها بهذا الخصوص . ومن بين هذه المواضيع الأوراق البحثية التي أعدتها اللجنة حول بعض المعايير الخاصة بمنظمة الانتوساي وإجراءات جودة اصدارات اللجنة ودليل مراجعة ضمان الجودة الاقليمي وتعديلات اللائحة التنظيمية للجنة وخطة عمل اللجنة للسنوات ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٢ .

وبعد المناقشة ، اتخذ المجلس القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٢٨١ م.ت ٥٨**):

البند السادس: تقرير لجنة الرقابة البيئية للمنظمة في اجتماعها الرابع

استعرض رئيس لجنة الرقابة البيئية للمنظمة تقرير اللجنة في اجتماعها الرابع والذي تضمن عددا من المقترحات تتعلق بتعديل الخطة التشغيلية المتعلقة بتنفيذ الأولوية الأولى للمخطط الإستراتيجي بإضافة أولوية فرعية تتعلّق بمساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأخذ بعين الاعتبار المقترحات والتوصيات الواردة بتقريراللجنة ضمن الخطة التشغيلية الخاصة بتنفيذ الأولوية الاستراتيجية الأولى وبرنامج عمل اللجنة لسنة ٢٠١٩ وبرنامج العمل للسنوات ٢٠٢٠- ٢٠٢٢ وتعديلات اللائحة التنظيمية للّجنة والتي من بينها تغيير اسم اللجنة الى لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وبعد المناقشة، اتخذ المجلس القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٢٨٢ م.ت ٥٨**)

البند السابع: تقرير لجنة متابعة المخطط الاستراتيجي للمنظمة

استعرض نائب رئيس لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة تقرير لجنة متابعة المخطط الاستراتيجي الذي تضمن عددا من المواضيع من ضمنها تقدم تنفيذ أولويات الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي وإعادة توزيع بعض الأولويات على اللجان واستبدال لجنة الرقابة البيئية بلجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة واقتراح اللجنة ورش تدريبية في مجال التنمية المستدامة بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي والتنسيق معها بخصوص هذا الموضوع وكذلك بخصوص إقامة ندوة لقيادات الأجهزة الأعضاء حول الإدارة الإستراتجية وتجارب تطبيق إطار قياس الأداء والإبلاغ وكذلك الاستفادة من تقارير الأجهزة الأعضاء التي قامت بقياس أدائها والتنسيق مع مبادرة تنمية الانتوساي بهدف مساندة الأجهزة التي لم تصدر تقارير لقياس أدائها. كما تضمن التقرير مقترحات اللجنة بتعديل اللوائح التنظيمية للجان المنظمة. وقد تقدمت اللجنة بعدد من التوصيات إلى المجلس بخصوص تحقيق أولويات المخطط الاستراتيجي.

وبعد المناقشة، اتخذ المجلس التنفيذي القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٢٨٣ م.ت ٥٨**).

البند الثامن: تقرير لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة

قدم نائب رئيس لجنة المخطط الاستراتيجي بتقديم عرض حول نتائج أعمال لجنة المخطط الاستراتيجي في اجتماعها الحادي عشر المنعقد بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة من ٩ إلى ٢٠١٩/١٠/١٢ والذي كان من بين موضوعاته التوصيات الواردة في تقرير لجنة متابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي ودراسة إجراءات هياكل المنظمة بخصوصها والخطط التشغيلية لهياكل المنظمة للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢ وعلى مدى التقدم في تنفيذ الخطط التشغيلية لعام ٢٠١٩ وتعديل الخطة الإستراتيجية للمنظمة العربية بما يتواءم مع المواضيع المستجدة خلال اجتماع الانكوساي ٢٣ بموسكو. كما تم استعراض التوصيات التي تقدمت بها هذه اللجنة الى المجلس التنفيذي.

وفي ضوء ذلك، اتخذ المجلس التنفيذي القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٢٨٤ م.ت ٥٨**)

البند التاسع: إعادة تشكيل لجنة تنمية القدرات المؤسسية ولجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة ولجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة :

لقد نصت الفقرة - ١ - من المادة الخامسة من كل من اللائحة التنظيمية للجنة تنمية القدرات المؤسسية ولجنة المعايير المؤسسية ولجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة على أن "تتألف اللّجنة، بالإضافة إلى ممثل الأمانة العامة من تسعة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من المجلس التنفيذي"، والفقرة - ٣ - من المادة المذكورة على أن "تحدد عضوية أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات. ويتاح للأجهزة بعد انقضاء مدة عضويتها إعادة تقديم ترشحها من جديد لعضوية اللّجنة".

وتنفيذا لذلك، وبعد أن استعرضت الأمانة العامة المذكرة التي تضمنت أسماء الأجهزة التي عبرت عن رغبتها في الانضمام إلى عضوية اللجان الثلاث سالفة الذكر، أشرفت الأمانة العامة ورئاسة المجلس التنفيذي على عملية الاقتراع السري ونتائج الفرز التي تم التوصل اليها.

وبناء على ذلك، تم إعادة تشكيل تشكيل لجنة تنمية القدرات المؤسسية ولجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة ولجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة وفق القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٩/٢٨٥ م.ت ٥٨)**

البند العاشر : اقتراح تعديل بعض المواد بالنظام الأساسي للمنظمة

بعد أن استعرض رئيس الفريق المكلف باقتراح تعديل بعض المواد المتعلقة بالنظام الأساسي محتوى المحضر الذي سبق أن أعده هذا الفريق في اجتماعه المنعقد بتونس خلال شهر يوليو ٢٠١٩، دارت مناقشات بين أعضاء المجلس حول عدم تقديم الفريق مقترحات تتعلق بهذا التعديل لاختلاف تفسير القرارين رقم ٥٥ و٥٧ اللذين اتخذهما المجلس بخصوص هذا الموضوع .وقد ساهم في هذه المناقشات كل من رئاسة الفريق والنائبين الأول والثاني لرئيس المجلس وممثل ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، اختلفت فيها وجهات النّظر، حيث رأى البعض أنه كان يتعين على الفريق اقتراح تعديل على بعض المواد في ضوء المقترحات المقدمة من الأجهزة الأعضاء ورفع الاختلافات في بعض المواد الأخرى إلى المجلس للنظر فيها وفق ما نصت عليه قرارات المجلس في اجتماعه ٥٧ باعتباره السلطة العليا ولا يمكن الاجتهاد في تفسير قراراته. كما أشار بعض الأعضاء إلى أن قرار المجلس في اجتماعه الخامس والخمسين يقتصر على اقتراح التعديلات التي تنسجم مع النظام الأساسي لمنظمة الانتوساي، فيما اقترحت رئاسة الفريق أن يتم الفصل بين النظام الأساسي والقواعد الإجرائية .

وإثر ذلك، تدخل معالي الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية بصفته تلك ليشير إلى أن دائرة المحاسبات التونسية تتولى منذ سنة ١٩٧٩ مهام الأمانة العامة للمنظمة وأنه في نطاق الانسجام مع النظام الأساسي لمنظمة الانتوساي الذي أشار في الفقرة ـ٣ ـ من المادة ٦ إلى أن الانتوساي وأمانتها العامة اتخذت العاصمة النمساوية فينا مقرا لها وذلك في مقر الجهاز النمساوي، فقد اقترح أن يتم تعديل البند الاول من المادة ٢٤ من مشروع النظام الاساسي للمنظمة العربية كما يلي: **"اتخذت المنظمة وأمانتها العامة العاصمة التونسية تونس مقرا دائما لها وذلك في مقر دائرة المحاسبات التونسية".**

وقد تفاعل عدد من أعضاء المجلس مع هذا المقترح، حيث بيّنوا أن الصيغة المقدمة في البند الأول من المادة ٢٤ من النظام الأساسي المقترح تفي بالغرض باعتبار أنه لا يمكن للجمعية العامة نقل مقر الأمانة العامة من مقرها الحالي إلا بموافقة ثلثي الأجهزة الأعضاء في المنظمة.

وقد سجل الرئيس الأول لدائرة المحاسبات التونسية تحفّظا على عدم الاستجابة لهذا التعديل الذي ينسجم مع التعديل المشار اليه في الفقرة ـ٣ ـ من المادة ٦ من النظام الأساسي للانتوساي.

وإثر كل هذه المناقشات، قرّر المجلس إدخال تعديلات على المواد التالية :

- المادة ٩ البند ٢
- المادة ١٧ البند ١٦
- المادة ١٧ البندان ١٧و١٨
- المادة ٢٠ البند ١
- المادة ٢٤ البند ١
- المادة ٢٦ البند ٣

وأوكل إلى الفريق المذكور دراسة بقية مقترحات الأجهزة الأعضاء في الفريق وتقديم الصيغة النهائية للمواد التي اقرار ادخال تعديلات عليها.

وقد اجتمع الفريق عقب اجتماع اليوم الأول من المجلس وقدّم في اليوم الثاني جدول التعديلات المطلوبة، حيث نظر فيها المجلس واتخذ بشأنها القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٩/٢٨٦ م.ت ٥٨).**

البند الحادي عشر: اعتماد البرنامج المالي للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢

استعرضت الأمانة العامة مشروع البرنامج المالي وفق فرضيتين لتغطية نفقات الأنشطة المبرمجة في إطار المخطط الإستراتيجي حيث تنص الفرضية الأولى على توفير مساهمات إضافية في شكل هبات من الأجهزة الأعضاء أو دعم من المانحين لتغطية نفقات هذه الأنشطة، فيما نصت الفرضية الثانية على تغطية جزء من نفقات هذه الأنشطة من الموارد الذاتية للمنظمة باستعمال الفائض المتراكم والجزء المتبقي في شكل هبات من الأجهزة الأعضاء أو من دعم من المانحين.

وفي ضوء المناقشات التي درات بين أعضاء المجلس التنفيذي حول هاتين الفرضيتين، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٩/٢٨٧ م.ت ٥٨).**

البند الثاني عشر : اعتماد تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة،

بعد أن قدمت ممثلة معالي رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة، وافق المجلس على هذا التقرير واتخذ القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٩/٢٨٨ م.ت ٥٨).**

البند الثالث عشر : عرض تقارير الأجهزة الأعضاء عن نشاطها في لجان ومجموعات عمل الانتوساي:

بعد أن اطلع المجلس التنفيذي على التقارير التي أعدها أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة العربية حول مشاركات أجهزتهم في اجتماعات اللجان وفرق العمل التابعة لمنظمة الانتوساي، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٩/٢٨٩ م.ت ٥٨).**

البند الرابع عشر : حول تجديد مذكرة التفاهم بين المنظمة العربية ومنظمة الأفروساي-E

اطّلع المجلس على مذكرة التقييم التي أعدّتها الأمانة العامة حول التعاون بين المنظمة العربية ومنظمة الأفروساي-E وعلى مذكرة المفاهيم المقترحة من قبلها بخصوص تجديد التعاون بين المنظمتين، واتخذ القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٩/٢٩٠ م.ت ٥٨).**

البند الخامس عشر : حول مقترح ديوان المحاسبة بدولة الكويت بتوقيع اتفاقية تعاون مع منظمة الأوروساي

بعد أن اطّلع المجلس على المقترح المقدم من ديوان المحاسبة بدولة الكويت حول التعاون بين المنظمة العربية ومنظمة الأوروساي وعلى مشروع مذكرة التفاهم التي أعدّها هذا الديوان، رحب المجلس بهذا المقترح وفوّض الأمين العام بالتنسيق مع منظمة الأوروساي من أجل توقيع هذه الاتفاقية.

البند السادس عشر : تحديد موعد الاجتماع القادم للمجلس

بعد ان اطلع المجلس على المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة والمتضمنة اقتراح عقد المجلس التنفيذي اجتماعه القادم في تشكيلته الجديدة مباشرة عقب انتهاء الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم ٢٠١٩/٢٩١ م.ت ٥٨).**

****

وفي نهاية الاجتماع، جددت السيدة الدكتورة/ آلاء حاتم كاظم ممثلة معالي رئيس المجلس التنفيذي الشكر والتقدير إلى دولة قطر وإلى سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والنائب الثاني لرئيس المجلس على روح الأخوّة والمحبة وكرم الضيافة وحسن اللقاء وإلى العاملين بالديوان على الجهود الكبيرة التي بذلت للإعداد لهذا الاجتماع وتوفير مستلزمات نجاحه.

كما شكرت أعضاء المجلس على جهودهم المخلصة في إنجاح هذا الاجتماع الذي سيساهم في تدعيم مكانة المنظمة العربية ودورها الفاعل في المحافل الدولية.

واختتم المجلس أعماله يوم الاثنين ٢٠١٩/١١/١١

نجيب القطاري

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
في الجمهورية التونسية
والأمين العامة للمنظمة

د. صلاح نوري خلف

رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
بجمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة